

التعامل مع السُنّة المُطهرّة

بين الواجب والواقع

عادل كاظم عبد الله

التعامل مع السنة المطهرة

بين الواقع والواجب

التعامل مع السنة المطهرة

بين الواقع والواجب



عادل كاظم عبدالله

سرشناسه	: عبدالله، عادل‌کاظم
عنوان و نام پدیدآور	: التعامل مع‌السنه‌المطهره بین‌الواقع والواجب/ عادل‌کاظم عبدالله.
مشخصات نشر	: قم : دار نشر الباقیات، ۱۴۳۹ ق.= ۲۰۱۷ م.= ۱۳۹۶.
مشخصات ظاهری	: ۴۰ ص.: ۵/۱۴×۵/۲۱ س‌م.
شابک	: 978-600-213-281-9
وضعیت فهرست نویسی	: فیپا
یادداشت	: عربی.
یادداشت	: کتابنامه: ص. ۳۵ - ۳۶؛ همچنین به صورت زیرنویس.
موضوع	: احادیث شیعه
موضوع	: Hadith (Shiites) -- Texts
موضوع	: شیعه -- دفاعیه‌ها
موضوع	: Shi'ah -- Apologetic works
موضوع	: عصمت
موضوع	: Sinlessness*
رده بندی کنگره	: BP۱۲۸/ع۲۴ت۷ ۱۳۹۶
رده بندی دیویی	: ۲۹۷/۲۱۲
شماره کتابشناسی ملی	: ۴۸۷۱۱۰۹

التعامل مع السنة النبوية

عادل كاظم عبدالله

الناشر: باقيات

المطبعة: وفا

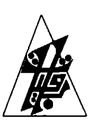
الكمّية: ٥٠٠ نسخة

الطبعة: الاولى

القطع: رقعي

عدد الصفحات: ٤٠ صفحة

تاريخ الطبع: ٢٠١٧م - ١٤٣٩هـ.ق



شابك: ٩-٢٨١-٢١٣-٦٠٠-٩٧٨

عنوان الناشر و مركز التوزيع :

ايران - قم - مجمع الإمام المهدي(عج) - الطابق الأرضي

رقم ١١٧، ١١٦ تلفون: ٣٧٨٣٣٦٢٤ - ٣٧٧٤٣٩٠٠

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الخلق وخاتم المرسلين سيدنا محمد الصادق الأمين وعلى أهل بيته الطيبين الطاهرين المعصومين الذين أذهب الله عنهم الرجس وطهرهم تطهيراً ، واللعن الدائم على أعدائهم إلى يوم الدين .

المدخل :

السنة المطهرة المصدر الثاني في الدين الإسلامي ، ولمكانتها وأهميتها واتساعها كانت هذه الكلمة حول تعاملنا مع السنة المطهرة المروية عن سيدنا رسول الله صلى الله عليه

وآله وسلم وعن أهل بيت العصمة والطهارة عليهم السلام الذين هم عدل القرآن الكريم بنصّ الحديث النبوي الصحيح المتواتر : (إني تارك فيكم الثقلين كتاب الله وعترتي أهل بيتي) .

ومن الله التسديد والعون ،،،

الراجي عفو ربه وشفاعة جده
عادل كاظم عبدالله – الكويت
السابع من شهر رمضان ١٤٣٨هـ

الفصل الأول :

تعريفات وأقوال عن السنة والعصمة

قبل الشروع في الكلمة لا بد من تعريف السنة المطهرة والعصمة وفق معتقد الشيعة الإمامية .

جاء في المعجم الأصولي في تعريف السنة : ((... والمراد من السنة الشريفة هو مطلق قول المعصوم وفعله وتقريره ، والتعبير بالإطلاق منشؤه ما يبني عليه الإمامية من حجية كل ما يصدر عن المعصوم من قول وفعل وتقرير وأن ذلك لا يختص بما إذا كان المعصوم عليه السلام في مقام التبليغ كما ذهب لذلك بعض العامة ، إذ أنه ما مِن قول أو فعل أو تقرير يصدر عن المعصوم إلا وله دلالة على معنى ، وهذا المعنى لا بد وأن يكون مناسباً للشريعة ، إذ هو مقتضى افتراض العصمة المطلقة .

ثم إن الغرض من إطلاق السنة على ما يصدر من مطلق المعصوم هو الإشارة إلى ما هو مبنى الإمامية من حجية مطلق

ما يصدر عن الإمام عليه السلام والذي ثبتت له العصمة بالدليل القطعي ، فالحجية لا تختص بما يصدر عن النبي الكريم صلى الله عليه وآله وسلم بل هي شاملة لمن ثبتت له العصمة من أهل البيت عليهم السلام ، ولا نعني من ذلك أنّ مرتبة أهل البيت عليهم السلام هي عين مرتبة النبي الكريم صلى الله عليه وآله بل لأن مناط حجية كل ما يصدر عن النبي الكريم صلى الله عليه وآله وسلم إنما هو العصمة وهي ثابتة لأهل بيته عليهم السلام وإن كان ما يصدر عن أهل البيت عليهم السلام هو متلقى عن النبي الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم ، فهم معصومون في التلقي كما أنهم معصومون في الامتثال والبيان ...)) [1] .

وفي معجم ألفاظ الفقه الجعفري : ((السنة : الطريقة ، قول وأفعال وإقرار المعصوم عليه السلام)) [2] .

---

(١) ج٢ ، ص١٧٨-١٧٩.

(٢) ص١٩٧ .

وقال الشيخ الصدوق عن العقيدة الواجبة في الأنبياء : ((ونعتقد فيهم أنهم جاءوا بالحق من عند الحق ، وأن قولهم قول الله عز وجل وأمرهم أمر الله وطاعتهم طاعة الله ومعصيتهم معصية الله ، وأنهم عليهم السلام لم ينطقوا إلا عن الله عز وجل وعن وحيه)) [1] .

وقال أيضاً : ((ومن نفى عنهم العصمة في شيء من أحوالهم فقد جهلهم)) [2] .

وقال شيخ الطائفة محمد بن الحسن الطوسي في رسالة عقدية له : ((جميع الأنبياء كانوا معصومين مطهرين من العيوب والذنوب كلها ، وعن السهو والنسيان في الأقوال والأفعال من أول الأعمار إلى اللحد)) [3] .

ومن أعلام القرن الخامس الهجري الشيخ علاء الدين علي بن الحسن بن أبي المجد الحلبي ، قال في رسالته إشارة السبق إلى

---

(١) الاعتقادات ، ص٦٦ .

(٢) المصدر السابق ، باب الاعتقاد في العصمة ، ص٧٠ .

(٣) العقائد الجعفرية ، خمسون مسألة اعتقادية ، ص٢٤٨ .

معرفة الحق : ((وعصمة الأنبياء مطلقة بالنسبة إلى جميع الأوقات)) [1] .

وقد قال الشهيد الثاني الشيخ زين الدين العاملي في تعريف الحديث : ((هو ما أُضيف إلى النبي صلى الله عليه وآله أو إلى الأئمة المعصومين عليهم السلام قولاً أو فعلاً أو تقريراً أو صفة ، حتى الحركات والسكنات واليقظة والنوم ...)) [2] .

وقال الحر العاملي : ((إن كل فعل أو قول للنبي والإمام حجة ودليل على حكم من أحكام الشرع قطعاً ...)) [3] .

قال السيد عبدالصاحب الحسني العاملي : ((إعلم أن اعتقادنا في الأنبياء وأوصيائهم والملائكة – عليهم جميعاً السلام ورحمة الله – أنهم معصومون مطهرون من كل دنس ، وأنهم لا يذنبون ذنباً كبيراً ولا صغيراً فلا يعصون الله ما أمرهم ويفعلون

---

(١) إشارة السبق ، نقلاً عن عقيدة الشيعة ، ج١ ، ص٣٢٦ .

(٢) منية المريد ، ص٣٧٠.

(٣) التنبيه بالمعلوم من البرهان ، ص٥٤ .

ما يؤمرون ، وأنه من نفى عنهم العصمة في شيء من أحوالهم فقد جهلهم ، واعتقادنا بهم وفيهم أنهم موصوفون بكل كمال من العلم والكرم والصبر والمروءة والشجاعة إلى غير ذلك من أوائل أمورهم إلى أواخرها ، فلا يوصفون في شيء من أمورهم بنقص ولا جهل)) [1] .

قال السيد محمد الحسني البغدادي : ((المعصوم تامٌّ من كل جهة ، في بيان الأحكام وإقامة النظام وتفسير الكتاب وحسم الفساد ونشر الصلاح ، وهكذا في كل شيء ، فتعيّن نصبه ، وهذا بخلاف غيره ، المعصوم قوله يفيد اليقين بخلاف غيره ، فتعيّن نصبه)) [2] .

وقال الشيخ حسن حسن زاده آملي : ((الحق أن السفير الإلهي مؤيد بروح القدس ، معصوم في جميع أحواله وأطواره وشؤونه قبل البعثة أو بعدها ، فالنبي معصوم في تلقي الوحي وحفظه وإبلاغه كما أنه معصوم في أفعاله مطلقاً بالأدلة العقلية

---

(١) الأنبياء حياتهم وقصصهم ، ص٥ .

(٢) التحصيل في أوقات التعطيل ، ج١ ، ص١٧٣ .

والنقلية ، فمن أسند إليه الخطأ فهو مخطئ ، ومن أسند إليه السهو فهو أولى به))[1] .

قال الشيخ سليمان المدني البحراني : ((الكتاب الذي أنزل هو المظهر الأول للوحي الإلهي الذي يمثل الحاكمية المطلقة لله ، والمصدر الثاني هو الوحي غير المنزل بطريقة التحدي وهو ما نسميه بالسنة ، أي هي قول النبي صلى الله عليه وآله أو فعله أو تقريره ، وإنما ننسبه إلى الله سبحانه وتعالى باعتباره وحياً إما بطريق الإلهام أو بطريق الملك ، لكنه نزل لا على وجه التحدي ليكون قرآناً ، نزل المعنى وحياً وصاغه الرسول صلى الله عليه وآله بعبارته الخاصة ، وننظر نحن أيضاً خصوص الشيعة إلى الروايات الثابتة ، الأقوال الثابتة ، لأئمتنا صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين بنفس هذا المعيار ، فهم تلقوا المعنى عن طريق رسول الله صلى الله عليه وآله وعبرّوا عنها بنفس عباراتهم الخاصة ...))[2] .

---

(١) حاشية الشيخ الآملي على كتاب كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد ، ص٤٧١ .

(٢) دعوة الحق ، ص٦٤ .

الشيخ عبدالله نعمة العاملي قال في بيان عصمة الرسل :
((هي تعني أن لا يخطئ الرسول في قول أو فعل أو سلوك ، ولا يرتكب ذنباً وخطيئة ...))[1] .

وعن رأي الشيعة الإمامية في العصمة قال الشيخ عبدالله نعمة العاملي : ((قالوا بشمول العصمة للأنبياء والأئمة حال النبوة والإمامة وقبلهما من حيث تبليغ الأحكام والفتيا أو من حيث تكاليفهم وأفعالهم وأقوالهم ...))[2] .

قال السيد محمد حسين الحسيني الطهراني : ((إن المقصود من الإثني عشرية هم الذين يُقرّون ويعترفون بإمامة اثني عشر شخصاً من أهل البيت عليهم السلام ، ويجعلون ذلك ديناً لهم ، ويتواضعون أمام هؤلاء الأئمة ويرونهم أولي ملكة العصمة ، ويذهبون إلى أنهم عدل القرآن الكريم كتاب الوحي السماوي في حجية كلامهم ، وفي ضوء حديث الثقلين فإنّ كلامهم معصوم ككتاب الله ، وكذا أفعالهم وأفكارهم ، لا يصدر منهم خطأ ، لأن جواز الخطأ عليهم

---

(١) عقيدتنا ، ص٣٠٢ .

(٢) روح التشيع ، ص٤١٢ .

يلازم سقوط الحجية عن أقوالهم ، ووفقاً للحديث المذكور الذي قرنهم بالكتاب الأبدي الثابت الذي لا يقبل الخطأ فإنّ عصمة كلامهم وفعلهم أمر لازم لا يقبل الشبهة)) [1] .

السيد هاشم معروف الحسني تكلم عن عصمة الإمام وأنه لو لم يكن معصوماً : ((لما جاز الاعتماد على أقواله مع أنه سبحانه قد أمر بإطاعته كما ينص على ذلك قوله { أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم } ولا تجب طاعته إلا إذا كانت أقواله وأفعاله موافقة لأوامر الله ورسوله)) [2] .

الشيخ لطف الله الصافي قال : ((ومن هذه الآيات قوله تعالى : { يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم } وهذه الآية دلت على إطاعة الرسول وأولي الأمر في كل ما يأمرون به وينهون عنه ...)) [3] .

---

(١) معرفة الإمام ، ج١٨ ، ص١٦٥-١٦٦ .

(٢) الشيعة بين الأشاعرة والمعتزلة ، ص٢٤٨ .

(٣) لمحات في الكتاب والحديث والمذهب ، ص١٣٤ .

الشيخ عبدالكريم آل نجف تكلم عن سيدنا رسول الله فقال : ((بعد أن أصبح رسولاً أميناً للمرسل ووجهاً وعنواناً صادقاً للرسالة ، ولذا أصبحت سيرته حجة على الخلق ومصدراً ثانياً من مصادر التشريع ، بعد أن جعل الكتاب العزيز المصدر الأول باعتبار أن الكتاب يمثل النص والمحتوى الرباني بشكل مباشر ومحدد فهو يحظى بالأولوية لأنه الميزان والمرشد للنبي صلى الله عليه وآله في سلوكه وتصرفاته التي تمثل التوحيد لله سبحانه على الأرض وفي ذلك كله نصوص قرآنية صريحة ...)) [1] .

وقال الشيخ محمد حسين الفقيه : ((يدل حديث الثقلين على عصمة أهل البيت عليهم السلام وذلك كما يلي :

أ- إقرانهم بالكتاب .

ومن المعلوم أن الكتاب معصوم من الزيادة والنقصان والباطل { لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه } فلا بد أن يكون قرناء الكتاب وهم أهل البيت عليهم السلام لا

(١) مرجعية أهل البيت الشاملة ، ص١٨ .

يأتيهم الباطل من بين أيديهم ولا من خلفهم ، وهو معنى العصمة من الباطل فكراً وعملاً ...)) [1] .

وقال أيضاً : ((حديث الثقلين يأمر بالتبعية المطلقة لأهل البيت عليهم السلام وهو معنى قوله (ما إن تمسكتم) فالتمسك جاء هنا بشكل مطلق ، ولا معنى للأمر بالتمسك المطلق لو لم يكونوا معصومين ، فالتمسك بأهل البيت عليهم السلام يعني التبعية المطلقة لأهل البيت عليهم السلام في الأقوال والأعمال والنظريات دون استثناء ، ووجوب التبعية المطلقة لهم في الأقوال والأعمال يعني أنهم لا ينحرفون عن نهج الله أبداً)) [2] .

الشيخ محمد تقي مصباح اليزدي يقول : ((وكذلك يُستفاد من آية (أولى الأمر) حيث فرض إطاعتهم المطلقة وقرنها بإطاعة رسول الله صلى الله عليه وآله ، أن اطاعتهم لا

---

(١) تقرير المصير ، ص١٢٧ .

(٢) المصدر السابق ، ص١٢٩ .

يمكن أن تُنافي إطاعة الله تعالى ، إذن فالأمر بإطاعتهم بصورة مطلقة يعني تضمين عصمتهم))[1] .

وقال الشيخ عبدالله جوادي آملي : ((وأهل البيت أئمة معصومون كاملون ارتضاهم الله بحكمته عباداً منتجبين ، فَهُم خيرته في كل أمر ، ولكل شيء ، ومن كل حيثية ، وما ورد من قوله : (ارتضاكم لغيبه) و (اختاركم لسره) ليس في مقام حصر الاصطفاء في العلم بالغيب والسر ، فلا ينافي اصطفاءهم عليهم السلام المطلق ، هذا))[2] .

وقال أيضاً : ((لأن الأنبياء والأئمة المعصومين عليهم السلام كما أنهم حجج الله في نظام التشريع من فقه وحقوق وأخلاق ، هُم أيضاً حججه البالغة في نظام التكوين...))[3] .

قال الشيخ ناصر مكارم الشيرازي : ((القرآن في سورة (النجم) يصف كلام النبي صلى الله عليه وآله بالوحي الذي

---

(١) دروس في العقيدة الإسلامية ، ج٣ ، ص١٧١ .

(٢) أدب فناء المقربين ، ج٣ ، ص٧٤ .

(٣) المصدر السابق ، ج٣ ، ص ٩٤ .

يلقى إليه بواسطة الملك ، والذي يتعرف على الحقائق عن طريق الوحي لا يحتاج قط إلى الاجتهاد واستنباط الأحكام من الأصول .

ويصدق هذا الكلام على الأئمة المعصومين عليهم السلام فهؤلاء وإن لم يرتبطوا بالوحي إلاّ أنّ علومهم غيبية))[1] .

(١) أجوبة المسائل الشرعية ص ١١٥ .

الفصل الثاني :

التعامل مع السنة بين الواقع والواجب

ربنا تبارك وتعالى في سورة النجم أطلق العبارة فقال :

{ وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ * إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ }[1]

وهذه الآية مما نحتج به على المخالفين لنا في عقيدة العصمة .

وكما جاء في التعاريف السابقة أنّ السنة هي كل ما يصدر عن المعصوم من فعل وقول وتقرير ، وأن لكل فعل وقول وتقرير دلالة معينة ولها حجيتها ، وتدل على دين الله تبارك وتعالى لأنها وحي منه عز وجل .

إذن كل فعل وقول وتقرير للمعصوم هو دين ، وهو حجة بدون تفريق في موضوع ومجال هذا الفعل والقول والتقرير من أن يكون فيما يسمى بالتبليغ –إن صح التعبير– ، ومن أن يكون في مختلف أبواب العلوم من العقيدة أو الفقه أو الأخلاق أو

---

(١) النجم : ٣–٤ .

التفسير أو أسباب النزول أو السيرة أو السلوك الاجتماعي أو علم السياسة أو علم الاجتماع أو علم النفس وغيرها من أصناف العلوم الواردة عنهم عليهم الصلاة والسلام , فكلها داخلة ضمن السنة الشريفة ، ولها حجيتها ، وقوتها في الاستدلال ومعرفة الدين الإلهي والكشف عن أحكامه .

وكما أن القرآن الكريم كله حجة ، فكذلك السنة المطهرة فالقرآن الكريم { لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِن بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ } [1] ، والنبي والعترة عليهم الصلاة والسلام هم عدل القرآن وقرناؤه ، وقد أمرنا بالرجوع إليهم والأخذ عنهم كما أمرنا بالرجوع إلى القرآن والأخذ بآياته وأحكامه ، فكما لا يصح تجزئة حجية القرآن فكذلك لا يصح تجزئة حجية السنة المطهرة .

ولأن السنة المطهرة كاشفة عن مراد الله ، كان الافتراء والكذب على المعصومين وارتكاب جريمة الوضع يستحق فاعلها أن يتبوأ مقعده من النار ، فإنه يكذب على الله ويُشرّع للناس ديناً ينسبه لله تبارك وتعالى عبر الكذب والوضع في فعل

---

(١) فصلت : ٤٢ .

وقول وتقرير المعصومين عليهم السلام ، ومن هنا أيضاً قال الفقهاء بأن الصائم الذي يتعمد الكذب على الله وعلى المعصومين يبطل صومه ويعتبر فاطراً وآثماً ومن غير فرق بين أن يكون هذا الكذب في أمر ديني أو دنيوي .

وكلمتي هذه أتوجه بها لأكثر من صنف ولأكثر من طريقة تعامل مع السنة المطهرة .

كلمتي أتوجه بها لمن يُفرّق بين السنة المطهرة ، فيجعل الحجية والتثبت والتمحيص والتدقيق للروايات الفقهية فقط !!

بل إن البعض يخصها بروايات الحلال والحرام أو واجب الفعل وواجب الترك فقط دون روايات المستحبات والمكروهات !!

لذلك ترى جملة من الكتب ومن الدروس الفقهية لا تبحث في مسائل المستحبات والمكروهات وتكتفي بالواجبات ، وكأن المستحبات والمكروهات ليست جزءاً من الفقه ، وليست جزءاً من الشرع والدين !!

وكأن روايات العقيدة والأخلاق والتفسير والسيرة وأسباب النزول وغيرها ليست من الشرع والدين ، فيتساهلون بها ولا

يعيرونها ذات الاهتمام الذي يعيرونه للروايات الفقهية وبالأخص روايات الواجبات والمحرمات ، بل إن روايات التفسير وأسباب النزول على الخصوص لها مدخلية في فهم الآيات مما يعين على الاستنباط ، كما أن الجانب الأخلاقي والسلوكي يشتمل على محرمات بعضها يبطل العمل وبعضها يبطل ثوابه كالرياء والعجب على سبيل المثال .

إنهم يقومون عملياً بتجزئة الدين ، وإعطاء صفة الأهمية لجزء دون آخر ، بينما الدين الإسلامي الإلهي دين شامل لحياة الفرد والمجتمع ، معنوياً ومادياً ، دنيوياً وأُخروياً ، فكما أن حجية القرآن الكريم لا تتجزأ فكذلك حجية السنة المطهرة ، إن تجزئة الدين أمر خطير وغير مقبول ولا نريد أن نكون ممن وصفهم الله تبارك وتعالى بقوله { ... أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ فَمَا جَزَاء مَن يَفْعَلُ ذَلِكَ مِنكُمْ إِلاَّ خِزْيٌ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يُرَدُّونَ إِلَى أَشَدِّ الْعَذَابِ وَمَا اللّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ }[1] .

ويتطور التساهل في هذا الباب من عدم التدقيق والبحث

---

(١) البقرة : ٨٥ .

في الموجود فعلياً من الروايات إلى قيام البعض بافتعال روايات لم ترد أصلاً .

والبعض الآخر ينسب إلى المعصومون عليهم السلام وقائع وعبارات ذكرتها كتب متأخرة ، بينها وبين زمن المعصوم والنص مئات السنين بل ربما تتعدى الألف عام !! يذكرونها بلا سند متصل (معتبر أو حتى غير معتبر) وبدون نسبتها إلى كتاب معروف ثابت .

بل يأتي من يأتي من بلاد فارس أو الهند أو الحبشة فيكتب كتاباً يقول فيه : (قال المعصوم كذا وفعل المعصوم كذا)، وبينه وبين المعصوم ألف عام أو مئات من السنين !! بدون مصدر ولا سند !! وما يدعيه وينسبه للمعصوم لم تذكره المصادر المتقدمة ولا روايات السابقين من أعلام الطائفة وثقاتها !! فلا تدري من أين أتى بها وكيف ابتدعها !!

ثم تراه يعيب على أمثال أبي هريرة وهو يفعل ما اتهم به أبا هريرة !! وله كيس كما كان لأبي هريرة كيس !!

روى البخاري في صحيحه في كتاب النفقات ، باب وجوب النفقة على الأهل والعيال : ((٥٣٥٥ - حدثنا عمر

بن حفص حدثنا أبي حدثنا الأعمش حدثنا أبو صالح قال حدثني أبو هريرة قال : قال النبي صلى الله عليه (وآله) وسلم : (أفضل الصدقة ما ترك غنى واليد العليا خير من اليد السفلى وابدأ بمن تعول . تقول المرأة إما أن تطعمني وإما أن تطلقني ويقول العبد أطعمني واستعملني ويقول الابن أطعمني إلى أن تدعني) .

فقالوا : يا أبا هريرة سمعت هذا من رسول الله صلى الله عليه (وآله) وسلم ؟ قال : لا هذا من كيس أبي هريرة))[1] .

ومن المؤسف أنك إذا سألت البعض عما يقوله وينسبه من أقوال وأفعال وتقريرات للمعصومين عليهم السلام لم تصح بل لم تروَ أصلاً فتراه يجيبك بما تقدم من أنه لا يحل حراماً ولا يحلل حراماً ، وما دام الأمر ليس من الحلال والحرام فالأمر فيه سعه ولا حاجة للبحث ولا التدقيق في نسبة هذه الأمور للمعصومين عليهم السلام !! والتمعن في معانيها ودلالاتها ونتائجها !!

وهذا قول باطل وبطلانه واضح ، وقد مر بنا أن كل فعل

---

(١) صحيح البخاري ، ص١٣٧٢ .

وقول وتقرير للمعصومين عليهم السلام هي سنة ، والسنة مصدر من مصادر التشريع لأنه وحي من الله عز وجل ، فالسنة تكشف لنا الدين الإلهي ، فكيف نتساهل فيها ثم نتنازل عنها !! .

إن الذين يختزلون السنة في الفقه فقط ، أو الذين يقصرون الفقه على الواجبات والمحرمات فقط ، أو الذين يدعون أن السنة هي تبليغ رسول الله للأحكام المرتبطة بالفقه والعقيدة فقط لا غير ، كل هذه الأصناف جارت على السنة والدين ، وربما كانوا متأثرين بقول بعض المسلمين من المخالفين من أن العصمة ليست مطلقة بل هي مقصورة على التبليغ ولا حجية لديهم في بقية أفعال وأقوال وتقريرات الرسول الكريم صلى الله عليه وآله .

وهذا الاختزال والاقتصار واقع بصورة عملية ، قد يقولون بألسنتهم بأنّ السنة كلها حجة وأنها صادرة من المعصوم ، ولكن عملياً ترى العمل يسير في طريق آخر ، لأنك تراهم يدققون ويبحثون في الروايات الخاصة بالفقه أو الواجبات والمحرمات دون غيرها ، بل وترى عامة الخطباء يتساهلون في

نسبة الأقوال والأفعال للمعصومين عليهم السلام وهي إما لا تصح ، وإما لم ترد أصلاً في كتب الروايات المعتمدة !! .

في حين أن السنة المطهرة شاملة للأفعال والأقوال والتقريرات كلها ، وقد مر بنا في التعريف الإطلاق في الأفعال والأقوال والتقريرات وأن ذلك مقتضى القول بالعصمة المطلقة ، وأن لها حجيتها ومعناها ودلالتها الشرعية المعبرة عن دين الله عز وجل .

فقول المعصوم عليه السلام حجة ودين سواء تكلم في الفقه أو العقيدة أو التفسير أو السيرة أو السياسة أو الأخلاق أو السلوك الاجتماعي ، ويجب أن نتعامل معها كلها في مستوى واحد من حيث النسبة والتأكد والتدقيق والفهم ، فلا نتشدد في الروايات الفقهية أو روايات الواجبات والمحرمات فقط ونتساهل ونترخص في غيرها مما يُنسب للمعصوم عليه السلام أو مما ورد عنه .

* * * * *

ومن ذلك ما نقرأه في بعض الكتب والمقالات وما نسمعه من بعض الخطباء من أن ما يسمونه الروايات التاريخية لا يجب

فيها بحث ولا فحص ولا تدقيق بإسناد ولا مصدر ، ويتذرعون بذات الحجة السابقة من أنها خالية من الفقه والحلال والحرام !! وقد بينا بطلان هذا القول .

ولكن المؤسف أن هذه الدعوى تستغل لترويج الأكاذيب والموضوعات على المعصومين عليهم السلام !! ومن المؤسف أيضاً أن تعلم أنّ هذه المقولة والفكرة مأخوذة من أحمد بن حنبل !! فقد روى الخطيب البغدادي عن أحمد بن حنبل :

((إذا روينا عن رسول الله صلى الله عليه (وآله) وسلم في الحلال والحرام والسنن والأحكام تشددنا في الأسانيد ، وإذا روينا عن النبي صلى الله عليه (وآله) وسلم في فضائل الأعمال وما لا يضع حكماً ولا يرفعه تساهلنا في الأسانيد))[1] .

ومثله قول أبي زكريا العنبري : ((الخبر إذا ورد لم يُحرّم حلالاً ولم يحل حراماً ولو يوجب حكماً ، وكان في ترغيب أو ترهيب أو تشديد أو ترخيص ، وجب الاغماض عنه والتساهل في رواته))[2] .

---

(١) الكفاية في علم الرواية ، ص١٦٢ .

(٢) المصدر السابق ، ص١٦٢ .

ولكن لا عتب على ابن حنبل وقومه لأنهم لا يقولون مثلنا معاشر الشيعة الإمامية بالعصمة المطلقة ، ولا يرون حجية أقوال وأفعال وتقريرات النبي الكريم في غير التبليغ ، فما بال بعض قومنا ممن ينتسبون لعقيدتنا في العصمة المطلقة لمن عصمهم الله تبارك وتعالى وجعلهم حججه على العباد والهداة إليه والدالين عليه وأمرنا بطاعتهم والاقتداء بهم والتسليم لهم بشكل مطلق مما يدل على عصمتهم المطلقة .

فكيف صرنا مثل غيرنا نجزئ السنة فنتشدد في الروايات الفقهية ونتساهل في بقية الروايات ؟! نتساهل في التحقيق والبحث في الموجود بين أيدينا ، ونتساهل في نسبة وقائع وحوادث إليهم رغم أنها لم تروَ في المصادر والمقاتل وكتب الحديث المعتبرة عند الطائفة .

ولا تقل لي –كما يقول البعض– إنه العمل بقاعدة التسامح في أدلة السنن ، لأن ما نتكلم فيه لا يدخل أصلاً تحت هذه القاعدة .

وما دخل قاعدة التسامح في ترك الاهتمام بروايات المعصومين عليهم السلام في غير الفقه ؟!

وما دخل قاعدة التسامح في التساهل في الكذب وفي نسبة ما لم يرد وما لم يصح إليهم عليهم السلام ؟! هذا أولاً ، وثانياً إن هذه القاعدة غير متفق عليها بين علماء الطائفة حيث ردها ورفضها أكابر من فقهاء الطائفة ..

* * * * *

خلاصة الكلام

الرسول الأعظم وأهل بيت العصمة والطهارة عليهم صلوات الله وسلامه حازوا على العصمة المطلقة ، وكل ما يقومون به هو حجة ، وهو دليل كاشف عن مراد الله عز وجل فلزم الاهتمام بكل ما ورد عنهم وعدم قصر الاهتمام والنظر على الواجبات والمحرمات في الفقه .

كما لزم التأكد والتثبت فيما ينسب إليهم من أقوال وأفعال في شتى المجالات فإنها دين ووحي ، وألا نتساهل في نسبة ما لم يرد عنهم فإننا بذلك نشرع ديناً جديداً ونأتي في الدين ببدع ، قال تعالى : { قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ } [1] .

وقال : { وَلاَ تَقُولُواْ لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَ هَذَا حَلاَلٌ وَهَذَا حَرَامٌ لِّتَفْتَرُواْ عَلَى اللّهِ الْكَذِبَ إِنَّ الَّذِينَ يَفْتَرُونَ

---

(١) الأعراف : ٣٣ .

عَلَى اللّهِ الْكَذِبَ لاَ يُفْلِحُونَ} [1] .

وقال تعالى : { قُلْ إِنَّ الَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى اللّهِ الْكَذِبَ لاَ يُفْلِحُونَ } [2] .

قال تعالى : { وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أُولَئِكَ يُعْرَضُونَ عَلَى رَبِّهِمْ وَيَقُولُ الْأَشْهَادُ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى رَبِّهِمْ أَلَا لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ} [3] .

وقال عز وجل : { قُلْ أَرَأَيْتُمْ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ لَكُمْ مِنْ رِزْقٍ فَجَعَلْتُمْ مِنْهُ حَرَامًا وَحَلَالًا قُلْ آللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ أَمْ عَلَى اللَّهِ تَفْتَرُونَ } [4] .

وقال : {فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى اللّهِ كَذِبًا لِيُضِلَّ النَّاسَ بِغَيْرِ عِلْمٍ إِنَّ اللّهَ لاَ يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ} [5] .

قال تعالى : {وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَوْ قَالَ

---

(١) النحل : ١١٦ .

(٢) يونس : ٦٩ .

(٣) هود : ١٨ .

(٤) يونس : ٥٩ .

(٥) الأنعام : ١٤٤ .

أُوحِيَ إِلَيَّ وَلَمْ يُوحَ إِلَيْهِ شَيْءٌ وَمَنْ قَالَ سَأُنْزِلُ مِثْلَ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَوْ تَرَى إِذِ الظَّالِمُونَ فِي غَمَرَاتِ الْمَوْتِ وَالْمَلَائِكَةُ بَاسِطُو أَيْدِيهِمْ أَخْرِجُوا أَنْفُسَكُمُ الْيَوْمَ تُجْزَوْنَ عَذَابَ الْهُونِ بِمَا كُنْتُمْ تَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ غَيْرَ الْحَقِّ وَكُنْتُمْ عَنْ آيَاتِهِ تَسْتَكْبِرُونَ } [1] .

وأخيراً ، تمعن في قول الله عزوجل : { وَلاَ تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ } [2] .

* * * * *

(١) الأنعام : ٩٣ .

(٢) الإسراء : ٣٦ .

الفصل الثالث :

كلمة للسيد الإمام الخميني

حذّر جملة من العلماء من التفرقة في التعامل مع الدين ، والاهتمام بجزء وإهمال جزء آخر ، وما لذلك من نتائج سلبية على الدين والمجتمع .

فمن خطاب لسماحة السيد الإمام الخميني ألقاه في جمع من أساتذة وطلاب الحوزة العلمية في النجف الأشرف في مسجد الشيخ الأنصاري بتاريخ ١٤ شوال ١٣٩٧ هـ ، قال فيه :

((لدى الإسلام أحكام لحياة الإنسان من قبل ولادته وزواج والديه ، ومروراً بالحمل به حتى الولادة والتربية في الطفولة والصبا والبلوغ والشباب والشيخوخة ، بل تتبع الإنسان إلى القبر وما بعد القبر ، فوضع الإنسان في رمسه لا ينهي الأمر بل ذلك أول الأمر ، فجميع هذه الحياة البشرية هنا .

وكل ما يتعلق بتربية الإنسان وجعله عقلانياً وأخلاقياً وغيرهما إلى أن ينفصل عن هذا العالم ويبلغ مرتبة الكمال

ومرتبة التجرد – المرتبة الأصلية – ثم بعد تسليمه إلى القبر وبدء حياته الروحانية ، حياة القبر ، الحياة الروحية والمعنوية والبرزخية، وما هو أرقى من الحياة الروحية والبرزخية ، وكل هذه من اختصاص الإسلام ، فالإسلام وأحكامه التي بعث الله تعالى بها الأنبياء والرسل لا تقتصر على هذا العالم فقط ، ولا بالعالم الآخر فقط .

مرّت علينا عصور كثيرة كان فيها الفلاسفة والعرفاء والمتكلمون وأمثالهم في طلب المقاصد المعنوية ، وقد تمسكوا دوماً بتلك المعنويات كل حسب طاقة إدراكه ، وخطّأوا السطحيين إذا عدّوا كل من سواهم سطحياً وخطأوه .

وحينما تعرضوا لتفسير القرآن فَسّروا أغلب الآيات بالمعاني العرفانية والفلسفية ، وغفلوا كلياً عن الحياة الدنيا ، وما هو مطلوب لها ، وعن التربية الواجب تحقيقها فيها ، غفلوا عن ذلك وتمسكوا بتلك المعاني التي تفوق إدراك العامة – كل حسب مذهبه– وعلاوة على طرح تلك التفاسير خطأوا كل من سواهم .

وفي عصرهم نفسه كانت هناك طائفة أُخرى من العلماء

ممن توجهوا نحو الاهتمام بالمسائل الفقهية والتعبدية ، أولئك أيضاً قاموا بدورهم في تخطئة هؤلاء فوصموهم بالإلحاد أو الكفر ، وعملوا معهم ما عملوا وخطأوهم .

والحال أن الجميع يجانب الواقع .

فالفقهاء حصروا الإسلام بالأحكام الفرعية ، والفلاسفة والعرفاء حصروا الإسلام بالجوانب المعنوية وما وراء الطبيعة إذ كانوا يعتقدون أن ما وراء الطبيعة هو الشامل لكل الجوانب ، في حين أن أولئك رأوا أن الإسلام جملة من الأحكام للدنيا وأنه مجموعة من الأحكام الفقهية ولا معنى لكل ما عدا ذلك .

ظهرت بعد ذلك مجموعة من الكتاب المتدينين والفضلاء العاملين – كأولئك الفقهاء العاملين – فالمتكلمون والفلاسفة كانوا عاملين أيضاً وسعوا إلى خدمة الدين وتوضيح أحكامه كل حسب فهمه ، وعلى أية حال ظهرت مجموعة من الكتاب ذوي الأقلام الجيدة ، هؤلاء فَسّروا الآيات القرآنية على خلاف ما فسرها العرفاء والفلاسفة من الأمور المعنوية ، فَسّروها بالماديات .

أولئك كانوا يقولون : (إن الإسلام جاء أساساً لتعليم

الناس التوحيد وسائر المسائل العقلية الإلهية وباقي الأمور إنما هي مقدمة لذلك لذا ينبغي تركها والسعي نحو تحقيق الغايات) لذا لم يكترثوا – طبعاً بعضهم لا جميعاً – بالفقه والفقهاء ولا بالأخبار أو ظواهر القرآن أو الكثير من الأحكام الموجودة في القرآن ، طبعاً لم يردوها إلا أن تعرفهم كان كالردّ لها تماماً ، فعدم الاكثرات بها والحياد عنها كان معناه هذا .

وإضافة لتخطئتهم أقرانهم واعتبارهم قشريين هو معنى { نؤْمِنُ بِبَعْضٍ ... } الآية ، هم لم يقولوا : لا علاقة لنا ، أو لا نقبل بذلك ! بل قالوا : (إن الجوانب المادية طاغية على الدنيا وإن الدنيا مليئة بالزخارف وإن أهلها كذا ...)))[1] .

تم البحث بصورة موجزة

والحمد لله رب العالمين

---

(١) صحيفة الإمام ، ج٣ ، ص٢١٢-٢١٣ .

قائمة المصادر

- القرآن الكريم .
- أجوبة المسائل الشرعية – الشيخ ناصر مكارم الشيرازي .
- التنبيه بالمعلوم من البرهان – الشيخ الحر العاملي .
- المعجم الأصولي – الشيخ محمد صنقور البحراني .
- معجم ألفاظ الفقه الجعفري – الدكتور أحمد فتح الله .
- الاعتقادات – الشيخ محمد بن علي بن بابويه الصدوق .
- لمحات في الكتاب والحديث والمذهب – الشيخ لطف الله الصافي .
- تقرير المصير – الشيخ محمد حسين الفقيه النجفي .
- الشيعة بين الأشاعرة والمعتزلة – السيد هاشم معروف الحسني .
- عقيدة الشيعة تأصيل وتوثيق – الشيخ محمد رضا الأنصاري القمي.
- منية المريد في آداب المعلم والمستفيد – الشهيد الثاني الشيخ زين الدين العاملي .
- الأنبياء حياتهم وقصصهم – السيد عبدالصاحب الحسني العاملي .
- التحصيل في أوقات التعطيل – السيد محمد الحسني البغدادي .
- حاشية على كشف المراد شرح تجريد الاعتقاد – الشيخ حسن حسن زاده الآملي .
- دعوة الحق – الشيخ سليمان المدني البحراني .
- روح التشيع – الشيخ عبدالله نعمة العاملي .

- عقيدتنا — الشيخ عبدالله نعمة العاملي .
- دروس في العقيدة الإسلامية — الشيخ محمد تقي مصباح .
- مرجعية أهل البيت الشاملة — الشيخ عبدالكريم آل نجف .
- أدب فناء المقربين — الشيخ عبدالله جوادي الآملي .
- صحيفة الإمام — مؤسسة نشر آثار الإمام الخميني .
- معرفة الإمام — السيد محمد حسين الحسيني الطهراني .
- صحيح البخاري — محمد بن إسماعيل البخاري .
- الكفاية في علم الحديث — الخطيب البغدادي .

قائمة المحتويات